

لبنان المترنح بعد سنة على «ثورة 17 أكتوبر»

د. خنجر أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية
المركز الدولي للدراسات والبحوث - باريس

لُقب لبنان بـ«سويسرا الشرق» خلال حقبة استقراره في خمسينات وستينات القرن الماضي، وبعد تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2021 تحول بنظر أحدهم إلى «ضاحية فقيرة في الشرق الأدنى». إنه التاريخ الذي لا يرحم إلى درجة أن وزير خارجية فرنسا، الكبير المتدبة التي كانت «أم لبنان» التحذير من إمكان زوال لبنان. وبالطبع لا يقصد جان إيف لودريان تبخر التاريخ أو التضاريس، لكن ربما وحدة الكيان وشكله وانتظام الدولة. وهذه المخاوف والاستنتاجات لها مكانها بعد مرور سنة على الحراك الثوري في 17 أكتوبر 2019، إذ يبدو المازق مستمرا والحلول مستعصية والبدائل غير جاهزة.

ويكمن الأدهى في المراهنة على الانتظار مثل انتظار استحقاق الانتخابات الأميركية أو الصفقة الإقليمية وتبرير ذلك بعدم إمكانية مجابهة محور إقليمي بعينه أو عدم وجود إرادة وطنية جامعة. ولم تنجح مجموعات الثورة في سد الفجوة في الرؤى في ظل أزمة بنوية متنوعة وملازمة الانهيار الاقتصادي والصحي، ولذا يترنح لبنان المسلوب والمنهك على وقع تسلسل الأزمات لكن الحراك الشبابي والشعبي لم يندثر بالرغم من أوراق الثورة المضادة وكل محاولات المنظومة المتحكمة في الاحتواء والتطويق.

منذ عام نشبت حركة 17 أكتوبر التي كانت انقفاضة اجتماعية - سياسية خارج القيد الطائفي والبطني والمناطقية. ومن أبرز إنجازاتها النقلة نحو المواطنة بعيدا عن الانتماءات الفئوية، وتوحيد الساحات المختلفة بوجه المنظومة المتحكمة المكونة من غالبية الطبقة السياسية والمؤسسات الدينية والرأسمالية الطفيلية، وتسليط الأضواء على الفساد. واصطدم مسعى إيجاد قاسم مشترك بين مجموعات الحراك بجدران الأناثيات المضخمة أو الاعتبارات الأيديولوجية، وقيل كل شيء بالجدل حول سلم الأولويات حول السيادة ونفوذ حزب الله ومحوره، أو حيال مكافحة الفساد ولو بشكل انتقائي في ظل عجز القضاء وانحياز المتحكمن بالسلطة.

ولم يسهل الهجوم المضاد المسار بالنسبة للفوار المواطنين بعد تاجيح الخطاب الطائفي (بدا مع صراخ باسم فئة مذهبية وهجمات آتية من مناطق نفوذ الفئائي حزب الله - أمل، واستمر مع فتح ساحات مناطق بيروت الشرقية وطرابلس «عروس الثورة»، ومحاولات الاحتواء والمنع في مناطق أخرى) واستخدام أدوات القمع السلطوية، بالإضافة إلى سلاح الضغط الاجتماعي - الاقتصادي على المنتفضين وكان وباء كورونا حليفاً غير منتظر للمنظومة الحاكمة ضد ساحات الانتفاضة.

على من عام من الزمن لم تتحقق المطالب بالتغيير ولم يتم وضع بلاد الأرز على سكة الإنقاذ. وعشية الذكرى الأولى أتت محاولة الإهلاء وتسويق إضافي عبر تأجيل مكر من رئاسة الجمهورية لاستشارات نيابية من أجل تكليف رئيس حكومة جديد، وما يمثله ذلك من أضرار بعانة اللبنانيين الذين يعيشون تحت سطوة مصاردة ودائعهم في المصارف ويكابدون لتأمين قوتهم اليومي والأدوية «المدمومة» المختفية من الصيدليات والمخزنة في مستودعات المستوردين.

بالرغم من عبثية الرهان على بعضاً، ويوفر أحدها مبررا للأخر. والمشروع الطائفي الإيراني هو أول الداء، والقضاء عليه هو أول الدواء. يمكن للإدارة الأميركية الجديدة أن تختار ما تشاء. يمكنها أن تعود لتتحالف مع المجرم مرة أخرى، كما يمكنها أن تكفر عما ارتكبهت من خطايا. ولكن لا يمكنها أن تنتظر من دول المنطقة تساهلا، إذا اختارت سلوك الطريق الخاطئ من جديد.



كلمة حق في أذن الرئيس بايدن

بكلام آخر، الولايات المتحدة لن تكسب شيئا من مطاردة الأوهام. الشيء الوحيد الصحيح، هو أن تتواصل سياسات التصديق الشامل على المشروع الإرهابي الإيراني، حتى يسقط نظامه.

الانكفاء على ثقة الشعوب الإيرانية أفضل للمصالح التجارية الأميركية من الانكفاء على اتفاقات مع مرتزقة الإيرانيون أنفسهم ينظرون إلى الولايات المتحدة بعين الصديق والحليف الاستراتيجي، وينظرون من الإدارة الأميركية الجديدة أن تساعد على لإطاحة بجمهورية الخميني وخامنئي، لا أن تقف ضدهم.

لقد عالج الاتفاق النووي جزءا طفيفا من التهديد، ولكنه ترك كل أوجهه الأخرى ليدفع نظام الولي الفقيه إلى المغالاة في أعماله العدوانية وتدخلاته وتهديداته. وهذا ما يجب ألا يتكرر.

ولكن إذا شاعت واشطن أن تختار هذا النظام من جديد، على حساب مصالح شعوب المنطقة، ومنها شعوب إيران، فإنها هي من سيدفع الثمن الأكبر. لقد اتاحت ظروف الانتفاضات الشعبية ضد سلطة المرتزقة الطائفيين في العراق وسوريا ولبنان وفي إيران نفسها، فرصة ثانية للولايات المتحدة لكي ترسي مصالحها على أسس أقل انتهازية وأوسع أفقا من المصالح الضيقة التي حرصت عليها سلطة الرئيس أوباما. ويحسن بهذه الفرصة ألا تقوت.

لإيران الولي الفقيه عدو لنفسها، وللولايات المتحدة، ولشعوب المنطقة ودولها في أن معا، ويجسب بكل المضربين من سياساتها العدوانية، وكل الذين يدفون ثمن التهديدات، وكل الذين عانوا الوليات والماسي، أن يقفوا صفا واحدا لإعادة بناء المستقبل في هذه المنطقة.

ليس هناك مكان، مشاريع التخريب والدمار وزعزعة الاستقرار في هذا المستقبل. ومثلما أنه لا يمكن لتنظيمات إرهابية مثل القاعدة و داعش والإخوان المسلمين أن تقرر هذا المستقبل أو أن تتحكم فيه، فإن تنظيمات مثل فصائل الحشد الشعبي وحزب الله والحوتي، لا يمكن أن تقرره أو أن تتحكم فيه أيضا.

كل تنظيمات الإسلام السياسي، هي تنظيمات إرهاب بالدليل المشهود وأفعال الواقع، وهي تفرح بعضها بعضاً. ويوفر أحدها مبررا للأخر. والمشروع الطائفي الإيراني هو أول الداء، والقضاء عليه هو أول الدواء. يمكن للإدارة الأميركية الجديدة أن تختار ما تشاء. يمكنها أن تعود لتتحالف مع المجرم مرة أخرى، كما يمكنها أن تكفر عما ارتكبهت من خطايا. ولكن لا يمكنها أن تنتظر من دول المنطقة تساهلا، إذا اختارت سلوك الطريق الخاطئ من جديد.

بان مصالحتها لن تتعرض إلى التهديد. العراقيون أنفسهم ينتفضون الآن ضد تلك الذئاب، وهم يعرفون من هو المجرم الآخر، الذي أتاح لها الفرصة، وسمح لها بأن تفعل كل ما فعلت. ولو كان لدى مؤسسات التخطيط الاستراتيجي أي حظ من العقلانية، فإنها سرعان ما سوف تدرك أن العراقيين ينتظرون من الولايات المتحدة أن تستدرك، لا أن تعود لتكرر الخطيئة نفسها.

إذا كان تنظيم داعش يشكل خطرا فالحقيقة التي يستطيع حتى الأعمى أن يبصرها هي أن هذا التنظيم ولد من رحم الجرائم والانتهاكات التي مارسها مرتزقة إيران في العراق

هم يعرفون أيضا أنه ليس من مصلحة التغيير الذي ينشؤون، أن يجد نفسه في مواجهة عدوين في أن معا. وينتظرون من الولايات المتحدة، إذا كانت حريصة على مصالحها بالفعل، أن تتبنى سياسات صارمة تجاه المشروع الطائفي ومرتزقة ورؤوسه. تعمل الولايات المتحدة الآن، على توسيع وجودها العسكري في مناطق شرق سوريا. وهي تقوم بإنشاء قواعد عسكرية هناك لكي تنقل إليها القوات الأميركية التي تضطر، تحت تهديد مرتزقة إيران، إلى مغادرة العراق.

المغادرة نفسها إهانة حقيقية للقوة العظمى التي تمثلها الولايات المتحدة. كما أن القواعد التي يتم إنشاؤها في سوريا لن تكون آمنة. هذا مجرد وهم. لأن الحال في سوريا، هو ذاته الحال في العراق. فهناك حكومة خاضعة لنفوذ إيران. كما أن الميليشيات الإيرانية تمتلك حرية واسعة للحركة. وليسوف يكون من مصلحة روسيا أن تضيق الخناق على الوجود الأميركي، لكي تنعم بنفوذ أوسع في هذا البلد.

يدخل إليه، إنما يذهب لتمويل ذلك المشروع. لا شيء أكثر من ذلك. وهو ما يعني أن على الولايات المتحدة، كما على غيرها، أن تعي جيدا ما معنى التعاون مع هذا المشروع.

كل قرش يصل إلى إيران، إنما يساعد في تمويل نزعاتها العدوانية وتنظيمات الإرهاب في العراق ولبنان وسوريا واليمن، بينما الكل يدعو إلى تجفيف منابع.

الخطط التي ترمي إلى تمزيق دول المنطقة وإضعافها، أصبحت مكشوفة. ومجموعات المنطقة تدرك مخاطرها جيدا. وهذه المجتمعات، ليست باقل من دولها، مستعدة للتصدي لتلك الخطط، حتى ولو أدى الأمر إلى التضحية بعلاقات لا أحد يريد التضحية بها.

الولايات المتحدة إذا شاعت أن تبقى حليفا استراتيجيا لدول الخليج، فإنها يجب أن تحترم متطلبات هذا التحالف، وأن تصغي لمشاعر واهتمامات حلفائها، ولا تتصرف بمعزل عنهم. كما فعلت إدارة الرئيس باراك أوباما، عندما اختارت أن تتواطأ مع إيران سرا.

لقد وضعت الولايات المتحدة العراق على طبق من فضة وأعطته إيران، لتتولى ميليشياتها السيطرة عليه وعلى موارده ولتدفع شعبه إلى الجوع والحرمان والمرض. واليوم، تدفع واشنطن من مصالحتها في العراق ثمن تلك الخطيئة.

وهي لم تكن مجرد خطيئة حسابات استراتيجية عابرة. لقد كانت جريمة بكل معنى الكلمة، لأنها انطوت على تسهيلات سمحت لمرتزقة إيران الطائفيين بأن يرتكبوا ما لا حصر له من أعمال تخريب وتشريد وقتل وتعذيب واغتصاب تآثر بسببها الملايين من البشري.

هذه الجريمة، كانت في الواقع جريمة أميركية - إيرانية مشتركة. النظرة الضيقة للمصالح الضيقة هي ما كان يقف خلفها، من دون أن تعي الولايات المتحدة حجم العواقب، ولا أن تدرك التكاليف، ولا أن تستدركها في ما بعد.

لقد استهانت الولايات المتحدة بشعب العراق، والقلته ليصبح لقمة سائغة لذئاب جائعة وشرسة، مجرد أنها حصلت على ضمانات من طهران، بموجب الاتفاق الأمني، داعش.

ربما يكون من المفيد للولايات المتحدة أن تجعل إيران سوقا لمصالحها التجارية. هذا أمر يمكن فهمه. ولكن هذا «السوق» ليس مجرد سوق كغيره من الأسواق. إنه سوق ميليشيات ومشروع طائفي منطرف. والمال الذي

علي الصراف
كاتب عراقي



دول الخليج العربي مجتمعة، وليس السعودية وحدها، يجب أن تقول للرئيس جو بايدن، إذا تولى المنصب، جملة واحدة: إما معنا، أو مع إيران.

يمكن للرئيس الأميركي المقبل أن يتصرف مع التهديدات الإيرانية للمصالح الأميركية في المنطقة، كما يشاء. ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك على حساب أمن المنطقة، كما لا يستطيع أن يضمن دعمها له.

الأمر لا يتعلق بأي تحالفات جديدة مع قوى دولية أخرى. التحالف الخليجي الأميركي يحسن أن يبقى راسخا ولا يترزع. ولكن إذا شاء الرئيس المقبل أن يقدم أي تنازلات، فمن المنطقي أن يدفع ثمنها من جيبه هو. أي من أمن الولايات المتحدة ومصالحتها، لا من أمن الآخرين ومصلحتهم.

يميل المرشح الديمقراطي للرئاسة إلى العودة إلى الاتفاق النووي. إلا أن هذا الاتفاق ينطوي على عيوب وفترات هي التي سمحت لإيران بأن تتحول إلى خطر استراتيجي على الولايات المتحدة وعلى دول المنطقة بأسرها.

وهو الذي وفر لها الغطاء بأن ترسل وتدعم ميليشيات طائفية لم تكف عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات في العراق وسوريا ولبنان واليمن ضد الملايين من الأبرياء.

لو كان لدى الرئيس بايدن أي حس بالمسؤولية، وكان من الواجب عليه أن ينظر في هذه الجرائم، وفي ما تخفيه من أضرار ومخاطر على الأمن والاستقرار الإقليميين.

المسألة ليست بالنسبة لدول الخليج مسألة توازنات بينها وبين إيران. وهي ليست مسألة منافسة أيضا. إيران أقل شأنا من أن تكون في هذا الموضوع أصلا. ولكنها مسألة مشروع طائفي يستهدف تمزيق مجتمعات دول المنطقة وإغراقها بدم أبنائها.

إذا كان تنظيم داعش يشكل خطرا، فالحقيقة التي يستطيع حتى الأعمى أن يبصرها، هي أن هذا التنظيم ولد من رحم الجرائم والانتهاكات التي مارسها مرتزقة إيران في العراق. واستمرار هذه الجرائم، هو الذي يوفر الأساس المادي والمعنوي لبقاء واستمرار

داعش. ربما يكون من المفيد للولايات المتحدة أن تجعل إيران سوقا لمصالحها التجارية. هذا أمر يمكن فهمه. ولكن هذا «السوق» ليس مجرد سوق كغيره من الأسواق. إنه سوق ميليشيات ومشروع طائفي منطرف. والمال الذي



بالرغم من عبثية الرهان على شيء إيجابي من المنظومة الحاكمة يريد المواطن التعلق بخشية خلاص ولو على شكل حكومة شببية بما سبق شرطا وقف التدهور وبدء وصول الدعم الخارجي



من هنا حتى لا يكون لبنان «جائزة ترضية» أو سلعة في سوق نخاسة «لعبة الأمل» لا يزال الكثير من اللبنانيين يعتقدون أن ثورة 17 أكتوبر تمثل النبراس البديل عن منظومة السيادة المهذورة والانهيار والفساد، وما سيجعل هذا الخيار في التفتيش عن البديل أمرا بدويا هو حجم الانهيار وتوجه الدولة الفاشلة نحو السيارات الفنزويلي أو السيارتيو الصومالي.

انتهت صلاحية المنظومة السياسية التي عانت فسادا ومحاصصة وهذرا للسيدة، ولم يتمكن حراك 17 أكتوبر إلى الآن من تعبيد طريق التغيير لأنه تحت ستار «الشرعية الدستورية» يتم الالتفاف على الشرعية الشعبية التي يمكن أن تكون مصدر إعادة إنتاج السلطة. تبدو الدرب طويلة وشاقة من أجل إنقاذ لبنان ورسم دور جيوسياسي واقتصادي له تبعا للمتغيرات الحاصلة في الإقليم. لا يكفي البكاء على الأطلال كما حصل بعد كارثة المرفأ والتساؤل بصوت عال عن فقدان دور لبنان في الزمن الجميل حينما كان مرفأ الحق العربي والشرقي، ومصرف المنطقة ومدربتها ومستشفاهها. ومن شروط الخروج من المازق مقارنة اللبنانيين لوضعهم بواقعية وشجاعة ولا يتوهمو أنهم محور الأحداث ومحط اهتمام العالم. ويتوجب عليهم الإثبات للجمع بانهم يستحقون هذا الوطن واحترام العالم ووجوب حمايتهم إنسانيا وسياسيا من قيود المحاور الخارجية والمنظومة المتسلطة.